ISBA/27/C/16/Add.1

السلطة الدولية لقاع البحار

المجلس

Distr.: General
15 July 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والعشرون

دورة المجلس، الجزء الثاني

كينغستون، 18-29 تموز/يوليه 2022

البند 14 من جدول الأعمال

تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة في دورتها السابعة والعشرين

تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة في الجزء الثاني من دورتها السابعة والعشرين[1]

أولا - مقدمة

1 - عُقد الجزء الثاني من الدورة السابعة والعشرين للجنة القانونية والتقنية للسلطة الدولية لقاع البحار في الفترة من 4 إلى 15 تموز/يوليه 2022.

2 - وشارك في الاجتماعات ما مجموعه 25 عضوا. وأعفي جورجي تشيركاشوف وسيوسيوا أوتويكامانو وشنغشيونغ يانغ من حضور الاجتماعات شخصيا بسبب القيود المفروضة على السفر أو لأسباب عائلية. وساهم جورجي تشيركاشوف وشنغشيونغ يانغ في النظر في التقارير السنوية عن طريق البريد الإلكتروني. ولم يشارك في الاجتماعات راسل هوارد وأحمد فاروق.

(1) ينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع التقرير ISBA/27/C/16.

280722 270722 22-11211 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا - أنشطة المتعاقدين

ألف - حالة العقود ومعلومات عن الاستعراضات الدورية

3 - في 4 تموز/يوليه، أحاطت اللجنة علما بحالة العقود والمعلومات المتصلة بالاستعراضات الدورية لتنفيذ خطط عمل الاستكشاف على النحو الوارد في الوثيقة ISBA/27/C/28. ولوحظ أن أعضاء اللجنة قدموا بانتظام، في الفترات الفاصلة ما بين الدورات، تعليقات إلى الأمانة بشأن الاستعراضات الدورية.

باء - تنفيذ برامج التدريب في إطار عقود الاستكشاف وتوزيع فرص التدريب

4 - في 5 تموز/يوليه، تلقت اللجنة إحاطة بشأن اختيار المرشحين لبرامج التدريب منذ آذار/مارس 2022. ونُفّذت بنجاح إجراءات تعيين واحد وثلاثين مرشحا من الدول النامية في برامج التدريب. ويجري حاليا تدريب عشرين مرشحا، ولا يزال تدريب عشرة مرشحين معلقا، وتعذر ملء أربعة مقاعد تدريبية بسبب انشغال المرشحين المختارين. ولا تزال القيود المفروضة على السفر وتحديات أخرى متصلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تؤثر سلبيا في تدريب عشرين مرشحا.

5 - ولتلبية طلبات جدولة برامج التدريب، اختارت اللجنة، في الفترات الفاصلة بين الدورات، استنادا إلى توصيات الفريق الفرعي المعني بالتدريب، مرشحين للبرامج التدريبية التي تنفذها منظمة إنترأوشنميتل المشتركة وشركة ناورو لموارد المحيطات. ونظرا لانخفاض عدد الطلبات الواردة، أعيد الإعلان عن البرنامج التدريبي الذي تنظمه الشركة السنغافورية المحدودة لاستكشاف معادن المحيطات.

6 - وفي 14 تموز/يوليه، اختارت اللجنة بناء على توصيات الفريق الفرعي المعني بالتدريب المرشحين للبرامج التدريبية المتبقية التي يقدمها معهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار وشركة أبحاث الموارد المعدنية. ويرد مزيد من المعلومات المفصلة في الوثيقة ISBA/27/LTC/7.

جيم - حالة التخلي عن المناطق المشمولة بعقود الاستكشاف

7 - في 4 و 7 تموز/يوليه، نظرت اللجنة في طلب مقدم من معهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار بتأجيل موعد التخلي عن جزء من المنطقة المخصصة له بموجب العقد الموقع معه في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات. وبحسب هذا الجدول الزمني وأحكام العقد، يتعين على المتعاقد أن يتخلى عن ما لا يقل عن 50 في المائة من المنطقة الأصلية المشمولة بالعقد المخصصة له بحلول 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أي في نهاية السنة الثامنة من تاريخ العقد، وما لا يقل عن 75 في المائة من المنطقة الأصلية المشمولة بالعقد المخصصة له بحلول 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أي في نهاية السنة العاشرة من تاريخ العقد. وبمراعاة ما قدمه المتعاقد من مبررات متصلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، خلصت اللجنة إلى أن الأسباب التي أبداها المتعاقد تعتبر ظروفا استثنائية ناشئة غير متوقعة فيما يتعلق بالأنشطة التشغيلية للمتعاقد، وأوصت المجلس بأن يؤجل لمدة سنة واحدة الموعد الأول إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 والموعد الثاني إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2025. ويرد مشروع قرار عن ذلك في مرفق هذا التقرير.

8 - وأحاطت اللجنة علما أيضا بالمعلومات المتعلقة بالتخلي عن ثلث المساحة المخصصة للرابطة الصينية للبحث والتطوير في مجال الموارد المعدنية للمحيطات بموجب عقد استكشاف قشور الحديد

والمنغنيز الغنية بالكوبالت، والتخلي عن 75 في المائة من المنطقة المخصصة لها بموجب عقد استكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات.

دال - النظر في التقارير السنوية المقدمة من المتعاقدين

9 - نظرت اللجنة في 4 تموز/يوليه في 31 تقريرا سنويا عن الأنشطة التي نفذها المتعاقدون في عام 2021. ورحبت اللجنة بالتقييمات الأولية التي أجرتها الأمانة لتلك التقارير. وتمشيا مع الممارسة المتبعة، أنشأت اللجنة ثلاثة أفرقة عاملة لاستعراض التقارير السنوية تغطي الجوانب القانونية والمالية والتدريبية، والجوانب الجيولوجية والتكنولوجية، والجوانب البيئية. وإضافة إلى التعليقات التي أبدتها اللجنة بشأن كل تقرير تحديداً، والتي سيحيلها الأمين العام إلى فرادى المتعاقدين، أبدت اللجنة التعليقات العامة الوارد بيانها أدناه.

الجوانب القانونية والمالية والتدريبية

10 - أقرت اللجنة بأن المتعاقدين واصلوا عموما الامتثال لنماذج الإبلاغ[2] وأجابوا على الأسئلة التي طرحتها اللجنة في السنة السابقة، وأن ذلك يسّر عليها استعراض التقارير السنوية. وأوصت اللجنة بتقديم موجز تنفيذي أكثر تفصيلا في بعض الحالات. ولوحظ أن المتعاقدين قد التزموا إلى حد كبير بالموعد النهائي لتقديم التقرير السنوي. وذكّرت اللجنة المتعاقدين الذين تخلفوا عن الموعد النهائي بضرورة كفالة تقديم التقارير السنوية في حينها في المستقبل.

11 - وفيما يخص برامج الأنشطة، ورغم اضطرار عدد من المتعاقدين إلى تخفيض أو تعديل أنشطتهم نتيجة لاستمرار الجائحة، التزم متعاقدون آخرون ببرامج أنشطتهم أو بذلوا جهودا لزيادة الأنشطة التي لم يكن من الممكن أداؤها من قبل. وفي هذا الصدد، أثنت اللجنة على هؤلاء المتعاقدين لمتابعتهم برامج عملهم على الرغم من التحديات التي تفرضها الجائحة. ومع ذلك، لا تزال الجائحة تؤثر سلبيا على فرص التدريب المتاحة. وأحاطت اللجنة علما بالتحديات التي تواجه تنفيذ برامج التدريب وشجعت المتعاقدين على العمل مع الأمانة لضمان تنفيذ التدريب وفقا لبرنامج الأنشطة في السنوات المقبلة.

12 - ولئن كانت اللجنة قد أثنت على النهج التعاونية فيما بين بعض المتعاقدين لتنفيذ برامج عملهم، فإنها لاحظت حالات يبدو فيها أن أقلية من المتعاقدين تعتمد على العمل المنجز في مناطق مشمولة بعقود أخرى. وذكّرت اللجنة هؤلاء المتعاقدين بالتزاماتهم الفردية بموجب كل عقد وخطة عمل. وذكّرت اللجنة أيضا هؤلاء المتعاقدين بأن تلك الترتيبات قد تؤثر في تنفيذ برنامج عملهم في المستقبل وفي قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم في المناطق المشمولة بالعقود الممنوحة لهم. وإضافة إلى ذلك، يُخشى أن تكون لهذا الوضع دلالات سلبية بالنسبة للمتعاقدين الذين يفون بالتزاماتهم الفردية بموجب خطط عملهم.

13 - وفيما يخص النفقات، لاحظت اللجنة أن مستويات إنفاق عدد من المتعاقدين، على غرار ما حدث في السنوات السابقة، كانت أقل بكثير مما كان متوقعا. وأبدى بعض المتعاقدين أسباب انخفاض الإنفاق، بما في ذلك استمرار تأثير الجائحة. واقترحت اللجنة أن يقدم أيضا هؤلاء المتعاقدون إلى الأمين العام تقارير تبيّن كيف سيسعون إلى تدارك حالات التأخير التي قد تنجم عن أحداث غير متوقعة. ويُذكَّر المتعاقدون

(2) انظر ISBA/21/LTC/15، المرفق الرابع.

الذين لم يقدموا بياناً لأسباب انخفاض النفقات بأنه ينبغي، حيثما تكون النفقات أقل من المتوقع، تقديم بيان بأسباب ذلك، ولا سيما حين عدم إنجاز كامل برنامج الأنشطة المقرر للسنة. وفي المقابل، تكبد بعض المتعاقدين نفقات أكبر بكثير مما كان متوقعا، ويدل ذلك على تكثيف الأنشطة المضطلع بها.

14 - وبصفة عامة، قدم المتعاقدون معلومات كاملة عن النفقات وبيانات مالية مصدقة في الوقت المناسب، ومع ذلك لاحظت اللجنة أن بعض المتعاقدين قدموا معلومات المصروفات في شكل يجعل من الصعب تقييم التكاليف الفعلية المتصلة بأعمال الاستكشاف، بالإضافة إلى التأخر في تقديم البيانات المالية المصدقة. وفي حالات قليلة، لم تقدَّم بعد بيانات مالية مصدقة. وفي هذا الصدد، ذكرت اللجنة المتعاقدين بضرورة تقديم معلومات المصروفات مشفوعة بالبيانات المالية المصدقة في الوقت المحدد وبالشكل الموصى به لبيانات مصروفات الاستكشاف الفعلية والمباشرة على النحو الوارد في الوثيقة ISBA/21/LTC/11 ومرفقها.

الجوانب الجيولوجية والتكنولوجية

15 - لاحظت اللجنة أن معظم المتعاقدين قد امتثلوا لنماذج الإبلاغ، وذكّرت المتعاقدين الذين لم يفعلوا ذلك بضرورة أن يمتثلوا لجميع المتطلبات الواردة في الوثيقة ISBA/21/LTC/15، ولا سيما تلك الواردة في الفرع ثالثا (مثل مسارات السفن وقياس الأعماق). وينبغي تحسين تقديم البيانات الرقمية الواردة من معظم المقاولين وفقا للنماذج الواردة في قاعدة بيانات السلطة الدولية لقاع البحار (DeepData)[3].

16 - ورغم أن بعض المتعاقدين قد أجّلوا رحلات الاستكشاف البحرية المخطط لها في برنامج أنشطتهم بسبب الجائحة، استطاع نحو نصف المتعاقدين إجراء رحلات المسح الاستكشافي على النحو المخطط. ويسعى متعاقدون آخرون إلى تعديل مواعيد الأنشطة المخطط لها ليستطيعوا تحقيق أهداف برنامج الاستكشاف.

17 - ومن الجدير بالذكر أن بعض المتعاقدين أحرزوا تقدما كبيرا في اختبار مكونات التعدين.

18 - وفيما يخص أنشطة استكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن، تباينت درجات التقدم الذي أحرزه المتعاقدون نحو الإنتاج التجاري تباينا كبيرا. ونجح بعض المتعاقدين في اختبار المكونات في البحر، بينما لا يزال متعاقدون آخرون يعملون على إعداد التصميم المفاهيمي لنظم التعدين التي سيستخدمونها.

الجوانب البيئية

19 - اضطر عدد من المتعاقدين إلى تعديل برنامج أنشطتهم لعام 2021 بسبب الجائحة. ورغم أن معظم المتعاقدين واصلوا القيام بأعمال المسح أو تصنيف معلومات جُمعت على مرّ عدة سنوات لتحليل البيانات البيئية الأساسية، فإن بعضهم لم يجرِ أي دراسات بيئية خلال العام السابق.

20 - ولاحظت اللجنة أن برامج أنشطة المتعاقدين لا تزال تتفاوت بشدة من حيث نوعية تصميم عمليات المسح، وتوزيع العينات، وتكرارها في دراساتهم البيئية. وهناك شواغل مستمرة بشأن ما إذا كان يجري أخذ عينات كافية أو يجري التخطيط لأخذ عينات كافية تتيح إجراء دراسات خط الأساس بشكل يشمل مجموعة الجوانب البيئية بأكملها من أجل تقييم التغير المكاني والزماني الطبيعي. ويشكل التغيّر شاغلا عاما، لأن أنشطة أخذ العينات التي يبذلها المتعاقدون كانت تميل عموما إلى التركيز على دراسة الاختلافات المكانية في الأنماط

(3) متاحة على الرابط التالي: www.isa.org.jm/minerals/reporting-templates.

البيولوجية والأوقيانوغرافية بدلا من التغيرات الموسمية أو السنوية. ولئن كانت دراسات النظام الإيكولوجي البحري آخذة في التحسن، فإن هذا الجانب لا يزال يشكل نقطة ضعف في برامج أنشطة معظم المتعاقدين.

21 - وفي السنوات الأخيرة، طلبت اللجنة بانتظام أن يجري المتعاقدون تحليلات للثغرات من أجل الاسترشاد باحتياجاتهم من البيانات، وأن يقدموا مزيدا من التفاصيل في برنامج أنشطتهم، بهدف تحسين فهم الأسلوب الذي يستخدمونه لوضع خطوط الأساس البيئية. وكانت الاستجابة لهذه الطلبات محدودة.

22 - وواصل بعض المتعاقدين العمل مع متعاقدين آخرين عن طريق إجراء رحلات بحرية مشتركة واستخدام نفس التقنيات والخبرات العلمية لتحليل البيانات. ورغم أن مثل هذا التآزر بين المتعاقدين يمكن أن يساعد في تحليل البيانات على نطاق إقليمي، فإن من المهم حين إعداد التقارير السنوية الإبلاغ بشكل محدد عن الأعمال المنجزة في المنطقة المشمولة بعقد كل منهم واستبعاد الإبلاغ عن عمليات أخذ العينات أو الأنشطة المنفّذة في المناطق المشمولة بعقود أخرى.

ثالثا - مواصلة النظر في الطلب المقدم من شركة سركلار متالز توفالو للحصول على موافقة على خطة عمل لاستكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن

23 - عملا بنظام التنقيب عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن واستكشافها في المنطقة، تلقى الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار في 21 كانون الأول/ديسمبر 2021 من شركة سركلار متالز توفالو التي تزكّيها حكومة توفالو طلبا للموافقة على خطة عمل لاستكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن في منطقة كلاريون - كليبرتون في المحيط الهادئ.

24 - وخلال الجزء الأول من الدورة السابعة والعشرين في آذار/مارس 2022، بدأت اللجنة نظرها في طلب الموافقة على خطة العمل المقدم من شركة سركلار متالز توفالو بعرض ألقاه مقدم الطلب، أعقبته جلسة للأسئلة والأجوبة الشفوية. وفي 18 آذار/مارس، أرسلت اللجنة إلى مقدم الطلب قائمة أسئلة، ولكنها لم تتلقَّ جوابا عليها.

25 - وفي مذكرة شفوية مؤرخة 23 آذار/مارس 2022، أبلغت وزارة العدل والاتصالات والشؤون الخارجية في حكومة توفالو السلطة "بقرارها إلغاء تزكية توفالو طلب الاستكشاف للتعدين في قاع البحار الوارد من مقدم الطلب في 21 كانون الأول/ديسمبر 2021". وإضافة إلى ذلك، طلبت الحكومة "عدم الموافقة على خطة العمل المتصلة باستكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن في منطقة كلاريون - كليبرتون ... لأن حكومة توفالو لن تزكّي خطة العمل المذكورة بعد الآن".

26 - وفي 7 نيسان/أبريل 2022، أُبلغ أعضاء اللجنة بالإخطار الوارد بسحب حكومة توفالو تزكيتها.

27 - وفي 30 أيار/مايو 2022، التمست شركة سركلار متالز توفالو في رسالة موجهة إلى الأمين العام مؤرخة 26 أيار/مايو تأجيل النظر في طلبها، وذكرت أنه "ينبغي تأجيل النظر في الطلب إلى حين أن تستطيع توفالو إعادة تأكيد تعهدها كدولة بتزكية الشركة على نحو مناسب أو إلى حين تغيير الشركة جنسيتها والجهة التي تزكّيها".

28 - وبما أن الدولة المزكّية قد أبلغت فعلا بإنهاء تزكيتها، ومع مراعاة المادة 4 من المرفق الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لم يعد هناك طلب لكي تنظر فيه اللجنة. وظلت المناطق المحجوزة الواردة في الطلب الأصلي متاحة للمؤسسة أو لأي مقدم طلب وفقا لأحكام المرفق الثالث للاتفاقية وللأنظمة السارية.

29 - وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يزود حكومة توفالو، بوصفها الدولة المزكية السابقة، بالمعلومات الواردة في الفقرة 28 أعلاه.

رابعا - الأنشطة التنظيمية التي تقوم بها السلطة

ألف - إجراءات ومعايير النظر في طلب نقل الحقوق والالتزامات الناشئة بموجب عقد استكشاف

30 - نظرا لضرورة ضمان إدارة عقود الاستكشاف في الوقت المناسب وعلى نحو فعال، بدأت اللجنة، في آذار/مارس 2021، دراسة موضوع إجراءات ومعايير النظر في طلب نقل الحقوق والالتزامات الناشئة بموجب عقد استكشاف. وقد أنشأت اللجنة فريقا عاملا لدراسة المسائل التي أثارها أعضاء اللجنة. وبعد الاستماع إلى تقرير أعده الفريق العامل في حزيران/يونيه 2021، قررت اللجنة مواصلة نظرها في المسألة فيما بين الدورات، بغية تقديم توصيات إلى المجلس في عام 2022.

31 - وفي 4 و 5 و 6 تموز/يوليه، واصلت اللجنة نظرها في هذه المسألة، ولا سيما في المسائل المتصلة بنطاق السيطرة الفعلية على منطقة العقد وتقسيمها إلى أقسام فرعية. وفي 7 تموز/يوليه، نظرت اللجنة في مشروع منقح أعده الفريق العامل هو مشروع إجراءات ومعايير النظر في طلب نقل الحقوق والالتزامات الناشئة بموجب عقد استكشاف، واعتمدته بصيغته المنقحة. وأوصت اللجنة بأن ينظر المجلس في مشروع إجراءات ومعايير النظر في طلب نقل الحقوق والالتزامات الناشئة بموجب عقد استكشاف[4]، من أجل اعتماده.

باء - استعراض التوصيات التوجيهية للمتعاقدين والدول المزكية بشأن البرامج التدريبية في إطار خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف

32 - حددت اللجنة، خلال الاجتماع الافتراضي الذي عقدته في حزيران/يونيه 2021، وجود حاجة إلى استعراض التوصيات التوجيهية للمتعاقدين والدول المزكية بشأن البرامج التدريبية في إطار خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف[5]. وكانت اللجنة قد طلبت من الفريق الفرعي المعني بالتدريب أن يعمل مع الأمانة فيما بين الدورات لدراسة هذه المسألة.

33 - وفي 14 تموز/يوليه، تلقت اللجنة معلومات محدّثة عن التقدم المحرز في العمل وطلبت إلى الفريق الفرعي المعني بالتدريب أن يواصل العمل مع الأمانة بعد اجتماعات تموز/يوليه، بهدف اعتماد مجموعة من التوصيات المنقحة بحلول نهاية عام 2022.

(4) سيصدر بوصفه المرفق الأول للوثيقة ISBA/27/C/35.

(5) انظر ISBA/19/LTC/14.

خامسا - وضع الخطط الإقليمية للإدارة البيئية

34 - في 6 تموز/يوليه، استمعت اللجنة إلى إحاطة عن المشاورات التي جرت مع أصحاب المصلحة حول مشروع الخطة الإقليمية للإدارة البيئية لمنطقة الجزء الشمالي من مرتفع وسط المحيط الأطلسي مع التركيز على رواسب الكبريتيدات المتعددة الفلزات، التي عُقدت في الفترة من 19 نيسان/أبريل إلى 3 حزيران/يونيه 2022. وورد نحو 27 بيانا من دول أعضاء ومراقبين ومنظمات أخرى وأفراد، تضمنت أكثر من 600 تعليق شملت تعليقات عامة وتعليقات محددة. ونُشرت جميع البيانات على الموقع الشبكي للسلطة.

35 - وجمعت الأمانة التعليقات وصنفتها، ثم تولى الفريق العامل التابع للجنة استعراضها وتحليلها فيما بين الدورات وخلال الأسبوع الأول من الاجتماع.

36 - وبصفة عامة، ورد في عدد من التعليقات إقرار بأن مشروع الخطة الإقليمية للإدارة البيئية يعكس ولاية السلطة في مجال حماية البيئة البحرية، وأن المدخلات العلمية قد أُدرجت من خلال حلقات عمل الخبراء (حلقة عمل في شتشيتسين، بولندا، في عام 2018؛ وأخرى في ايفورا، البرتغال، في عام 2019؛ وحلقة عمل افتراضية في عام 2020). وأُقِرَّ أيضا بأن هيكل مشروع الخطة الإقليمية يمكن أن يعتبر مناسبا وملائما للغرض المنشود بصفة عامة، وأن مشروع الخطة الإقليمية يتضمن العناصر الرئيسية المطلوبة، مثل تدابير الإدارة بحسب المناطق وتدابير الإدارة غير المكانية. وإضافة إلى ذلك، أُقِرَّ بأن المجالات الرئيسية التي ستقتضي مزيدا من البحوث والعمل قد حُدِّدت في مشروع الخطة الإقليمية.

37 - وفيما يلي موجز غير شامل للمسائل العامة المذكورة في تعليقات أصحاب المصلحة وكيفية معالجتها في مشروع الخطة الإقليمية المنقح:

(أ) التوصية بزيادة توضيح المصطلحات وتعريف مصطلحات محددة. ولقد أُدرجت تعاريف المصطلحات التقنية في مشروع الخطة الإقليمية المنقح؛

(ب) اقترح العديد من أصحاب المصلحة في تعليقاتهم إدماج التراث الثقافي والمعارف التقليدية في أقسام محددة في مشروع الخطة الإقليمية. وأُشير إلى أن الأشياء والمواقع ذات الطابع الأثري أو التاريخي مشمولة بأنظمة الاستكشاف. ولقد أدرجت هذه الجوانب في مشروع الخطة الإقليمية المنقح في إطار الأهداف العامة؛

(ج) ورد عدد من التعليقات بشأن النظر في أنشطة المتعاقدين في مواقع تحتاج إلى حماية داخل المناطق المشمولة بالعقود. وأُشير إلى أن الخطة الإقليمية ينبغي ألا تفرض مخططا لترسيم حدود كل موقع وتقسيم المناطق، فهذا أمر ينبغي أن يستند إلى الآثار المحتملة الناشئة عن أنشطة الاستغلال وإلى الخصائص البيئية المحلية وأن يكون متسقا مع غايات وأهداف الخطة الإقليمية. وسيولى الاعتبار الواجب لأنشطة المتعاقدين. وينبغي أن يكون تصميم مخططات تقسيم المناطق متناسبا مع المخاطر التي تشكلها أنشطة الاستغلال؛

(د) وطلب العديد من أصحاب المصلحة في تعليقاتهم توضيح إجراءات الإدارة غير المكانية. ولقد نُقحت الإجراءات من أجل تركيزها على الآثار الناشئة عن الأنشطة التي قد تؤثر في العمليات الإيكولوجية ووظائف النظام الإيكولوجي على نطاق إقليمي أوسع؛

(هـ) واقترح بعض أصحاب المصلحة إدراج مزيد من التفاصيل عن الفجوات المعرفية والأنشطة المتوخاة لمعالجة هذه الثغرات. وفي مشروع الخطة الإقليمية المنقح، لُخّصت أولويات البحوث والإجراءات اللازمة لكل ثغرة من الثغرات المعرفية التي تم تحديدها، وحُدِّدت أجهزة السلطة ذات الصلة المسؤولة عن الإجراءات المطلوبة، ووُضع جدول زمني إرشادي لتنفيذها.

38 - وفي 13 و 14 و 15 تموز/يوليه، نظرت اللجنة في مشروع الخطة الإقليمية المنقح الذي أعده الفريق العامل واعتمدته لكي ينظر فيه المجلس[6].

39 - وخلال الاجتماع الذي استمر أسبوعين، واصل الفريق العامل إعداد مشروع وثيقة توجيهية لتيسير وضع خطط إقليمية للإدارة البيئية، استجابة لطلب المجلس على النحو الوارد في الوثيقة ISBA/26/C/10. وفي 15 تموز/يوليه، اعتمدت اللجنة مشروع الإجراءات الموحدة لوضع الخطط الإقليمية للإدارة البيئية واستعراضها والموافقة عليها وأوصت المجلس بإقراره[7]، استنادا إلى الإجراءات المقترحة بالصيغة الواردة في الوثيقة ISBA/26/C/6، فضلا عن الممارسة الحالية للسلطة في مجال وضع هذه الاستراتيجيات وتنفيذها واستعراضها. وتضمن مشروع الإجراءات الموحدة أيضا مشروع نموذج عام لوضع الخطط الإقليمية استنادا إلى النموذج المقترح الوارد في الوثيقة ISBA/26/C/7، ومعلومات عن تجربة اللجنة في وضع الخطة الإقليمية لمنطقة الجزء الشمالي من مرتفع وسط المحيط الأطلسي.

سادسا - استعراض التوصيات التوجيهية للمتعاقدين لتقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف المعادن البحرية في المنطقة

40 - في آذار/مارس 2022، نظرت اللجنة في طلب المجلس استعراض التوصيات التوجيهية للمتعاقدين لتقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف المعادن البحرية في المنطقة بالصيغة الواردة في الوثيقتين ISBA/25/LTC/6/Rev.1 و ISBA/25/LTC/6/Rev.1/Corr.1[8]. وأنشأت اللجنة فريقا عاملا للعمل فيما بين الدورات تحضيرا لعملية التشاور مع أصحاب المصلحة، على النحو الذي طلبه المجلس.

41 - واجتمع الفريق العامل خلال الفترات الفاصلة بين الدورات، وواصل اجتماعاته في الفترة من 4 إلى 8 تموز/يوليه. وفي 8 تموز/يوليه، نظرت اللجنة في مشروع منقح لعملية استعراض بيان الأثر البيئي فيما يتعلق باختبار مكونات التعدين أو الأنشطة الأخرى التي تتطلب تقييما للأثر البيئي أثناء الاستكشاف، واعتمدت ذلك المشروع وأضافت إليه تعليقات تفسيرية ذات صلة لتوفير توجيهات للمتعاقدين فيما يتصل بمشاورة أصحاب المصلحة[9].

---

(6) سيصدر بوصفه مرفق الوثيقة ISBA/27/C/37.

(7) سيصدر بوصفه مرفق الوثيقة ISBA/27/C/38.

(8) انظر الفقرة 14 من مقرر المجلس بشأن تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية (ISBA/26/C/57).

(9) انظر الفرع هاء المنقح من الوثيقة ISBA/25/LTC/6/Rev.2، المعنون "عملية استعراض بيان الأثر البيئي فيما يتعلق باختبار عناصر التعدين أو غيرها من الأنشطة التي تتطلب تقييماً للأثر البيئي أثناء الاستكشاف"، والفقرات الجديدة من 65 إلى 68 في المرفق الأول لها، المعنون "تعليق تفسيري". وتحل الوثيقة ISBA/25/LTC/6/Rev.2 محل الوثيقتين ISBA/25/LTC/6/Rev.1 و ISBA/25/LTC/6/Rev.1/Corr.1، اعتبارا من 8 تموز/يوليه 2022.

سابعا - مسائل أخرى

استعراض بيان تقييم الأثر البيئي المقدَّم من شركة ناورو لموارد المحيطات

42 - في 30 تموز/يوليه 2021، تلقى الأمين العام بياناً عن الأثر البيئي من شركة ناورو لموارد المحيطات بشأن خططها المتصلة باختبار عناصر منظومة جمع العقيدات المتعددة الفلزات في القطاع المشمول بالعقد NORI-D الواقع في الجزء الشرقي من منطقة صدع كلاريون - كليبرتون، في وسط المحيط الهادئ. وفي أعقاب جولة مشاورات عامة أجرتها شركة ناورو لموارد المحيطات، قُدِّم بيان مستكمل عن الأثر البيئي إلى الأمين العام في 1 آذار/مارس 2022.

43 - وأجرت اللجنة في اجتماعاتها المعقودة في آذار/مارس 2022 مراجعة أولية لبيان الأثر البيئي الذي قدمته شركة ناورو لموارد المحيطات. وطلبت اللجنة خطة رصد تركز بشكل أكبر على الجوانب الموضوعية وتشمل تفاصيل تصميم عملية المسح وبرنامج أخذ العينات وإجراءات الإدارة لمساعدتها على استعراض اكتمال بيان الأثر البيئي ودقته وموثوقية بياناته الإحصائية. وقدمت شركة ناورو لموارد المحيطات خطة منفصلة للإدارة والرصد البيئيين في 2 أيار/مايو.

44 - وواصلت اللجنة في اجتماعاتها المعقودة في تموز/يوليه استعراضها بيان الأثر البيئي المقدم من شركة ناورو لموارد المحيطات، ولا سيما خطة الإدارة والرصد البيئيين. وأثنت اللجنة على الشركة للتفاصيل المذهلة التي قدمتها عن العمل الكبير الذي أنجزته حتى الآن في المنطقة المشمولة بالعقد NORI-D استنادا إلى عمليات مسح عديدة وطائفة واسعة من عمليات أخذ العينات عبر التخصصات والمتغيرات التي أوصت بها اللجنة[10].

45 - ولاحظت اللجنة أنه رغم جودة الإطار العام والعناصر المكانية لبرنامج الرصد الموصوفة في خطة الإدارة والرصد البيئيين، فإن برنامج الرصد يفتقر إلى التفاصيل الكافية بشأن التصميم العام لأخذ العينات ومواصفات الرصد البيئي المتكاملة التي تحتاج إليها اللجنة من أجل إجراء تقييم كاف لدقة بيان الأثر البيئي وخطة الرصد وموثوقية بياناتهما الإحصائية.

46 - ولذلك قررت اللجنة أنها لا تستطيع أن توصي الأمين العام للسلطة بإدراج بيان الأثر البيئي في برنامج أنشطة شركة ناورو لموارد المحيطات.

47 - وقدمت اللجنة تعليقات محددة أخرى بشأن المجالات التي رأت فيها أن بيان الأثر البيئي (ولا سيما خطة الإدارة والرصد البيئيين) يحتاج إلى مزيد من التفاصيل أو المجالات التي تشمل عناصر معينة تقتضي من شركة ناورو لموارد المحيطات مواصلة النظر فيها. وشملت هذه المجالات جوانب من تصميم عملية المسح، ومستوى رصد أعمدة الرواسب القاعية، وأخذ العينات البحرية للآثار البيولوجية الناجمة عن التصريف، والقضايا الزمنية المرتبطة بتوقيت المسح ومدته، ومدى رصد الضوضاء. وأُرسلت نتائج الاستعراض الذي أجرته اللجنة إلى شركة ناورو لموارد المحيطات في 15 تموز/يوليه[11]، وتُمنح الشركة مهلة 30 يوما للرد اعتبارا من ذلك التاريخ.

(10) انظر ISBA/25/LTC/6/Rev.1 و ISBA/25/LTC/6/Rev.1/Corr.1.

(11) انظر ISBA/25/LTC/Rev.2.

الإنجازات الرئيسية التي حققتها اللجنة على مر السنوات الست الماضية

48 - أثنى الأمين العام في الملاحظات الختامية التي أدلى بها في 15 تموز/يوليه على العمل الشاق والإنجازات الهائلة التي حققتها اللجنة خلال الدورة السابعة والعشرين وعلى مر السنوات الست الماضية (من عام 2017 إلى عام 2022)، ولا سيما فيما يتصل بالجوانب التالية:

(أ) إعداد مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة[12] وتقديمه إلى المجلس؛

(ب) إعداد ما مجموعه 10 مجموعات من مشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية[13] وتقديمها إلى المجلس؛

(ج) اعتماد التوصيات التوجيهية للمتعاقدين في حالات التخلي عن المناطق المشمولة بعقود استكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات أو قشور الحديد والمنغنيز الغنية بالكوبالت[14]؛ وتنقيح وتصويب التوصيات التوجيهية للمتعاقدين لتقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف المعادن البحرية في المنطقة[15]؛ وتصويب مرفق التوصيات التوجيهية للمتعاقدين بشأن مضمون التقارير السنوية وشكلها وهيكلها[16]؛

(د) إعداد مشروع إجراءات ومعايير النظر في طلب نقل الحقوق والالتزامات الناشئة بموجب عقد استكشاف، وتقديمه إلى المجلس لكي ينظر فيه ويعتمده[17]؛

(هـ) الانتهاء من استعراض تنفيذ خطة الإدارة البيئية لمنطقة كلاريون - كليبرتون وإنشاء أربعة مناطق إضافية ذات أهمية بيئية خاصة[18]؛

(و) إعداد مشروع خطة إقليمية للإدارة البيئية لمنطقة الجزء الشمالي من مرتفع وسط المحيط الأطلسي وتقديمه إلى المجلس[19]؛

(ز) إعداد مشروع نهج موحد لوضع الخطط الإقليمية للإدارة البيئية وتقديمه إلى المجلس[20]؛

(ح) النظر في ثلاثة طلبات للموافقة على خطط عمل استكشاف، وتقديم تقارير وتوصيات إلى المجلس[21]؛

---

(12) ISBA/25/C/WP.1.

(13) ISBA/27/C/3-ISBA/27/C/12.

(14) ISBA/25/LTC/8.

(15) ISBA/25/LTC/6/Rev.2. و ISBA/25/LTC/6/Corr.1 و ISBA/25/LTC/6/Rev.1.

(16) ISBA/21/LTC/15/Corr.1.

(17) ISBA/27/C/35.

(18) ISBA/26/C/43.

(19) سيصدر بوصفه مرفق الوثيقة ISBA/27/C/37.

(20) سيصدر بوصفه مرفق الوثيقة ISBA/27/C/38.

(21) انظر ISBA/23/C/11 و ISBA/25/C/30 و ISBA/26/C/22.

(ط) النظر في تسعة طلبات لتمديد خطط عمل استكشاف، وتقديم تقارير وتوصيات إلى المجلس[22]؛

(ي) تقديم توجيهات إلى الأمانة بشأن تنفيذ استراتيجية إدارة البيانات في السلطة (قاعدة بيانات DeepData)[23]؛

(ك) اختيار المرشحين لشغل 241 وظيفة تدريبية، ويمثل ذلك زيادة بمقدار خمسة أمثال مقارنة بالسنوات 2012–2016[24].

(22) انظر ISBA/23/C/9 و ISBA/26/C/31-ISBA/26/C/37 و ISBA/27/C/15.

(23) ISBA/22/LTC/15.

(24) بلغت نسبة النساء 44 في المائة من مجموع عدد المرشحين. ومن بين فرص التدريب المتوفرة، خُصصت نسبة 40 في المائة لمجموعة الدول الأفريقية، و 36 في المائة لمجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، و 23 في المائة لمجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. واختير 161 مرشحا بديلا إضافيا في حالة انشغال المرشحين الرئيسيين.

المرفق

مشروع مقرر لمجلس السلطة الدولية لقاع البحار بشأن تأجيل موعد التخلي عن منطقة مشمولة بعقد استكشاف، بناء على طلب معهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار

إن مجلس السلطة الدولية لقاع البحار،

إذ يشير إلى أن معهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار قد أبرم مع السلطة في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 عقدا لمدة 15 عاما لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات،

وإذ يشير إلى الفقرة 2 من المادة 27 من نظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة (النظام)[1]، التي تشير إلى الجدول الزمني لمراحل التخلي عن القطاعات المخصصة للمتعاقدين،

وإذ يلاحظ أنه، وفقا لهذا الجدول الزمني، يتعين على معهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار أن يتخلى عن 50 في المائة على الأقل من مساحة العقد الأصلية المخصصة له بحلول 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أي في نهاية السنة الثامنة من تاريخ العقد، وعن 75 في المائة على الأقل من مساحة العقد الأصلية المخصصة له بحلول 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أي في نهاية السنة العاشرة من تاريخ العقد،

وإذ يلاحظ أيضا أن معهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار طلب إرجاء موعد التخلي، نظرا لتأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على أنشطته التشغيلية،

وإذ يشير إلى أنه، عملا بالفقرة 6 من المادة 27 من النظام، يجوز للمجلس، بناء على طلب من المتعاقد، وبتوصية من اللجنة، في ظروف استثنائية، تأجيل موعد التخلي ويقرر المجلس وجود هذه الظروف الاستثنائية التي تشمل، في جملة أمور، إيلاء الاعتبار للظروف الاقتصادية السائدة أو غيرها من الظروف الاستثنائية غير المتوقعة الناشئة فيما يتعلق بالأنشطة التشغيلية للمتعاقد،

وإذ يضع في اعتباره أن اللجنة القانونية والتقنية قد خلصت إلى أن الأسباب التي قدمها المتعاقد تعتبر ظروفا استثنائية غير متوقعة ناشئة فيما يتعلق بالأنشطة التشغيلية للمتعاقد[2]، وأوصت بأن يؤجل لمدة سنة واحدة موعد التخلي الأول إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وموعد التخلي الثاني إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2025،

وإذ يتصرف بناء على توصية المجلس،

1 - ***يقرر*** أن الأسباب التي أبداها معهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار تعتبر ظروفا استثنائية غير متوقعة ناشئة فيما يتعلق بالأنشطة التشغيلية للمتعاقد؛

2 - ***يؤجل*** موعد التخلي الأول وموعد التخلي الثاني على النحو الذي أوصت به اللجنة[3]؛

3 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يبلغ هذا المقرر إلى المعهد الفرنسي لبحوث استغلال البحار.

---

(1) ISBA/16/A/12/Rev.1، المرفق.

(2) ISBA/27/C/16/Add.1.

(3) المرجع نفسه.